الرّؤية الإسلاميّة لنجاة البشر يوم القيامة (الانحصاريّة في مجال المشروعيّة)

محمد عبد الحسين البوصبي الخالدي

دكتوراه في الفقه والمعارف الإسلاميّة، جامعة المصطفى العالميّة. أستاذ في جامعة آل البيت العالميّة، قم المقدّسة

ملخّص

تختلف الرّؤية الإسلاميّة للنّجاة عن الرّؤية الانحصاريّة العامّة المطروحة في المسيحيّة، فهي مع حصرها الشّرعية بالدّين الاسلاميّ في زماننا دون بقيّة الأديان، ترى أن النّجاة تشمل طيفًا واسعا من غير المسلمين. وقد حاول البحث تسليط الضّوء على هذه النّظرة من حيث المباني والأدلّة،كما حاول مناقشة النّظرة التّعدّديّة المقابلة لها من حيث المباني الّتي تبتني عليها، والأدلّة الّتي تستدلّ بها، وخلُصت الانحصاريّة إلى عدّة نتائج منها، بناء المنظومة المعرفيّة على أساس إطلاق الحقيقة الدّينيّة وثباتها، وإمكانيّة الوصول إليها، ممّا يوجب حصر المشروعيّة والطّريق في الدّين الخاتم المبين لها بكلّ أبعادها.كما أنّ الانحصاريّة دفعت دعوى التّعدّديّة، لشبهة ضيق القراءة والتّهميش للآخرين، بإيجاد فضاء للحوار والاحترام المتبادل الحاكم لعلاقات الإسلام مع الآخر، سواء في ضمن المجتمع الإسلاميّ أو خارجه.

الكلمات المفتاحية:

الرّؤية الإسلاميّة- الانحصاريّة الدّينيّة- التّعدّديّة الدّينية- النّجاة يوم القيامة.

المقدّمة:

تعدّد الأديان من الظّواهر الّتي استرعت انتباه الباحثين في فلسفة الدّين واللّاهوت، وقد تمحورت الأبحاث حول الانحصاريّة في مجال المشروعيّة في النّجاة يوم القيامة. فالرّؤيّة الإسلاميّة وإن اتّفقت مع التّعدّديّين في نجاة بعض الطّوائف يوم القيامة، من باب اللّطف والرّحمة الإلهيّة، لكنّ المشكلة المهمة الّتي تحاول مناقشتها وردّها، هي مشروعيّة التّعبد بجميع الأديان والنّجاة بناءً على سعة الحقيقة لجميعها عند التّعدّديّين؛ فالمسار الّذي ينتهجه البحث ويحدّده لنفسه، هو إقامة الأدلّة على انحصارية النّجاة للبشر يوم القيامة، في مقام المشروعيّة وإبطال المباني المعرفيّة وأدلّة المشروعيّة للتّعدّديّين فيها. ويتّخذ البحث من المنهج التّوصيفيّ، والتّحليلي، والنّقدي، منهجًا للفحص عن المباني والأدلّة المدعاة لها. وقد حاول البحث معالجة المشكلة من جذورها المعرفيّة والفلسفيّة، ثمّ تعرّض للأطر الفكريّة للتّعدّديّة المطروحة لتوجيهها بالتّحليل والنّقد.

■ أولاً: التّمهيدات والتّعريفات

1. الرّؤية الإسلاميّة ومقوّماتها.

الرّؤية بالمعنى اللّغوي ترتبط بالإحساس الظّاهري بالأشياء، وقد نقلت في المدرسة الرّومانسية على يد «شيلنغ» إلى الوعي والمعرفة غير الحسّيّة[1]، والرّؤية الإسلاميّة: هي الأساس والخلفية الفكريّة، الّتي يستند إليها الإسلام في بناء عقيدة ما تجاه فكرة معيّنة. والرّؤية الإسلاميّة رؤية توحيديّة، تخلق عند أتباعها روح الإلتزام، والشّعور بالمسؤوليّة تجاه المصير الّذي يتحرّكون نحوه، والحياة الّتي يعيشونها، فالدّنيا بحسب هذه الرّؤية زَرْعٌ يحين حصاده في الآخرة، وشَجَرٌ تُقْطَف ثماره في القيامة. قال الشّهيد مطهريّ واصفًا الرّؤية التّوحيديّة بإنّها: « مسلّحة بقوّة المنطق

1- ابو زيد،س: العلم والنّظرة العربيّة الى العالم:81.

والعلم والاستدلال... وتعطي للحياة معنىً وهدفاً.. ولها جاذبيّة تبعث في الإنسان النّشاط والحماس، وتعرض أمام الإنسان أهدافًا رفيعة مقدّسة تجعله باذلاً مضحيًّالأجلها.. وتُعطي معنىً للإلتزام والمسؤوليّة بين الأفراد، وتحفظ الإنسان من السّقوط في الهاوية المخيفة للعبثيّين والمناديين بالضّياع واللاّفائدة»[1].

2. التّعدّديّة والانحصاريّة الدّينيّة وأقسامهما.

لا شكّ في وجود أديان متعدّدة، لها تأريخها الممتدّ في فترات طويلة للبشرية، يصعب الجمع بينها في بعض الأحيان حتّى في مفهوم واحد يُعبرَ عنه بـ « الدّين».وقدِ انقسمت الاتّجاهات في تفسير هذا التّعدّد إلى ثلاث نظريات رئيسة: التّعدّديّة، والحصريّة، والشّموليّة؛ فالتّعدّديّة ترى التّعدّد في الحقيقة والنّجاة، بينما تقف الحصريّة في مقابلها، وتتوسّط الشّموليّة في قبول حصر الحقّ بالدّين المسيحي.ولكنّها تقول بالنّجاة للجميع، على أساس حقيقة المسيحيّ المجهول في الأديان السّابقة واللاّحقة لها[2]. وحيث إنّ الصرّاع الحقيقيّ قائم بين الحصريّين والتّعدّديّين على طول الخطّ، نخصّص الكلام عنهما دون الشّموليّة.

3 -تاريخ الظّاهرة الدّينيّة ونموّ التّفسيرات الثّلاثة لها (السّيرورة والصّيرورة).

مرَّ التّفكير البشريّ في تفسير التّعدّد الملحوظ والمُعاش في الظّاهرة الدّينيّة، على طول تأريخ البشر، بعدّة تفسيرات سيطرت الانحصارية عليها؛ وكانت القراءة الحاكمة على المشهد الدّينيّ، سواء بتشكلّها وقراءتها للنّصوص السّماوية _كما في اليهوديّة والنّصرانيّة والإسلام_، أم في تكونها وتأسيسها في النّصوص الأرضيّة للدّيانات الأخرى. وقد مرّت التّعدّديّة في نشوئها وصراعها مع الإنحصاريّة بمراحلَ متعدّدة[3]. وقد نَسَب بعض الباحثين تأريخ ظهور التّعدّديّة في طيّات الانحصاريّة، إلى «يوحنّا الدّمشقيّ» بدعوى أنّه ألّف رسالة في التّعدّديّة الدّينيّة[4]. ولكنّ المُراجِع لكلامه في كتابه المعروف بـ(الهرطقة المئة) يرى بوضوح موقفه الانحصاريّ في الحقيقة والهداية

1- مطهري، م: الرّؤية الكونيّة التوحيديّة: 21.
2- انظر: يوسفيان، ح: دراسات في علم الكلام الجديد: 336.
3- انظر: جاد الله، ب: فلسفة التّعدّديّة، 79.
4- انظر: السُّبحاني، جعفر، رسائل ومقالات،ج2، 290.

والنّجاة؛ فهو يصف النّبيّ الأكرم بأنّه» نبيٌّ منتحلُ الدّين... «[1]. ثمّ تطوّرت التّنظيرات للتّعدّديّة في العالم الغربيّ، الّذي وجد حريّةً دينيّةً أكبر في نقد الأفكار الدّينيّة وتطويرها، فقام اللّاهوتيّ الكنديّ «ولفريد سميث»، في كتابَيه (« معنى/مغزى وغاية الدّين» و» قضايا الحقيقة الدّينيّة»)، على بيان الحقيقة الإيمانيّة الجوانيّة المشتركة بين جميع الأديان؛ كما أنه بيَّن في كتابه «نحو نظرية لاهوتية عالمية» نظرته الخَلاصيّة لجميع أتباع الدّيانات، والّتي ترتبط بالإيمان الجوانيّ، لا بالتّشيّء الدّينيّ ضمن التّقليد التّراكمي. وقد صار «سميث» موضع اهتمام وتأثير لدى»جون هيك» الفيلسوف اللّاهوتيّ الإنكليزيّ (1922-2012م)، والّذي يُعدّ من أبرز المنظّرين والمحقّقين لفكرة التّعدّديّة، حيث أعطاها اهتمامًا واسعًا في كتبه ومقالاته، وخصوصًا في كتابه المعروف (فلسفة الدّين)؛ ومن الطّبيعيّ أن نرى هذا الميل الشّديد عنده إلى التّعدّديّة، بحسب سيرته الشّخصيّة والعلميّة، التي سرد قسما منها بنفسه في مقال تحت عنوان « التّعدّديّة الدّينيّة قراءة مسيحانية»[2].

4 - الانحصاريّة في مجال المشروعيّة.

ونعني بالانحصارية في مجال المشروعيّة، حصر الحجيّة المطلقة وعدم جواز التّعبّد بأيّ دين سوى الإسلام في زمانه، وقد تُفسّر بتفسير خاصّ وهو» زمان الصلاحية وعدم الكفاية، بمعنى أنّ الأديان الإلهيّة الأخرى_ حتّى غير المحرَّفة منها_مشروعيتها مختصّة بزمانها وعصرها، ولايجوز التّعبّد بها في زماننا»[3]. وتتّفق الانحصاريّة في مجال المشروعيّة مع التّعدّديّة والشّموليّة في سِعة دائرة النّجاة لغير المسلمين، لكنّها ترفض أن تكون على أساس تحقّق الهداية، والطّاعة، والسّير على الصراط المستقيم في تلك الأديان، بل على أساس سِعة دائرة الرّحمة الإلهيّة للمستضعفين كما مرَّ.

■ **ثانيًا: مشروعيّة الانحصاريّة الدّينيّة في النّجاة وإبطال التّعدّديّة فيها، وفيه مطالب:**

1. مباني الانحصاريّة في مجال المشروعيّة

للانحصاريّة عدّة مبانٍ يمكن تبويبها على أساس المباني الأنطولوجيّة والقرآنيّة؛ ونعني بالأولى المباني الوجوديّة الّتي يُبتني عليها حصْر المشروعيّة، و نعني بالثّانية الأسس الّتي يمكن انتزاعها

1- الدّمشقي، ي: الهرطقة المئة: 49-50.
2- انظر: مجلة المحجّة، العدد3: 50 وما بعدها.
3- حسين زادة، م: مدخل في نظرية المعرفة وأسس المعرفة الدّينيّة: 169.

من القرآن لذلك. ومن المباني الوجودية وحدة الوجود الإلهيّ في جميع الأديان السّماوية، وإن انحرفت التفسيرات اليهوديّة والمسيحيّة، بل حتّى بعض القراءات الإسلاميّة في تفسيره وبيانه، وكذلك وحدة التّجلّي لذلك الإله في الوحي النّبويّ من النّبيّ آدم «ع» إلى نبيّنا الخاتم» ص». وهذان المبنيان يدلّان على وحدة الطّريق، وانحصاره في مجال المشروعيّة، بما يقرّره هذا الإله المتجلّي على الأنبياء، والظّاهر بصورة عقيدة واحدة، هي عقيدة التّوحيد دون غيرها. كما أن من المباني القرآنيّة وحدة المرسِل، وهدف الرّسالة، والصّراط الموصل إلى ذلك الهدف، فإنّها توجب حصر المشروعيّة في دين واحد،؛كما أنّ الثّنائيّات القرآنيّة - كالكفر والإيمان، والحقّ والباطل، والهداية والضّلال، والنّجاة والخسران، والجنّة والنّار وغيرها- يستلزم حَصْر المشروعيّة في الطّريق الموصل إلى الهداية والنّجاة دون غيره.

2. مباني التّعدّديّة ونقدها.

للتّعدّديّة اتّجاهات متعدّدة تختلف في منطلقاتها، وتتّفق في نتيجتها، وهي توجيه الظّاهرة الدّينية التّعدّديّة المشهودة، على أنّها تعدّد في الحقيقة والطّريق، ولهم في ذلك عدّة مبانٍ، نذكر المبنيَين الأساسيَّين لها، والّتي تبتني عليها بقية المباني وتتفرّع منها.

المبنى الأوّل: تكثر الفهم الدّيني (تعدّد التّفاسير الدّينيّة)

يزعم بعض التّعدّديّين أنّ المتن الدّينيّ، كالطّبيعة الخارجيّة، صامت في نفسه يحتاج الى تفسير؛ ومن الواضح أنّ المفسّر لذلك المتن الدّينيّ، سوف يدخل الى تفسيره محمّلا بالقبليات المعرفيّة، والمخزونات المعرفيّة التي قد حاز عليها من معارفه الأخرى، وحيث إن هذه المعارف القبليّة مختلفة بين البشر، فمن الطّبيعي سيكون فهمنا لذلك النّصّ متنوّعًا وسيّالاً في نفسه. وحيث لا يوجد عندنا دين بدون تفسير، فستكون كلّ الأديان الموجودة عبارة عن تاريخ التّفسير والشّرح، الّتي صدرت عنه. وبهذا تكون الحقيقة موجودة في جميع هذه الأديان، غاية ما في الأمر أنّ الحقيقة الدّينية الواحدة، قد فُسّرت بعدّة تفسيرات يأخذ البعض بالتّفسير المسمّى بالإسلام، بينما يأخذ الآخر بالتّفسير المسمّى بالمسيحيّة وهكذا[1].

1- ينظر: سروش، ع: الصّراطات المستقيمة: 9-35: حبّ الله، ح: التّعدّديّة الدّينيّة نظرة في المذهب البولراليّ: 79-177.

وهذا المبنى يمكن الاعتراض عليه بعدة اعتراضات:

1. إنّ هذا المبنى غاية ما يدلّ عليه، وجود إطارٍ معرفيٍّ أو فلسفيٍّ لتفسير التّعدّد المشهود؛ فإنّ تعدّد التّفسير يُبيّن لنا، السّر في نشوء الكثرات الدّينيّة والمذهبيّة من حيث الفهم للدّين، ولكنّه لا يذهب إلى عمق التّعدّد الموجود في نفس الدّين، والّذي لا يمكن جعله مجرد تعدّدٍ في القراءات. فإنّ التّوحيد، والتّثليث، والشّرك، والوثنيّة، أو التّجسيم والتّنزيه وغيرها، لا يمكن أن تكون مجرّد قراءاتٍ متعدّدة للنّصوص الدّينيّة.

2. إنّ من أهمّ الأمور الّتي تعرّض لها التّعدّديّون_ بحسب اتجاهاتهم المختلفة_ هو البحث عن جوهر الدّين وقشره، فما يمثّل جوهر الدّين لديهم، هو العقيدة الدّينيّة والأخلاق والسّلوك أو التجربة الدّينية، لا مجرّد الفهم والتّفسير لهذه الأمور؛ لأنّ الفهم الدّينيّ أمرٌ هامشيٌّ وعرضيٌّ في الدّين؛ فتعدّده أو وحدته لا يؤثّر في عمليّة الحكم على الأديان بالمشروعيّة والإيصال إلى النّجاة.

3. إنّ التّعدّديّة التّفسيريّة قائمة ومرتكزة، على وحدة النّصّ المقروء بين جميع الأديان، مع أنّ هذا الافتراض خلاف الواقع؛ فإنّ النّصّ القرآنيّ الّذي يؤمن به المسلمون، لا يعتقد المسيحيون بإنّه نصّ دينيّ ترتكز عليه قراءاتهم وتفسيراتهم المتعدّدة، وهكذا بالنّسبة إلى اليهوديّة والنّصرانيّة وغيرهما،فكلّ دينٍ له نصّ مُعتمَد يتقاطع في أصول اعتقاداته وفروعه مع نصٍّ للدّين الآخر.

المبنى الثّاني: وحدة الحقيقة وتنوّع المنظر.

يرى «جون هيك» أنّ مواجهة المتعالي والمطلق في مرتبة إدراكه المباشريّ بنفسه متعدّد، ينشأ تعدّده عن تأثّر المباشر للحقيقة المتعالية باستعداده ومنظره، الّذي ينظر من خلاله لتلك الحقيقة. ولهذا نجد تعدّد التّجربة الرّوحية بين الأديان، بلحاظ تجلّي الإله، بين المطلق والشّخصي، وقد بنى نظرته هذه على أساس الثّنائية الكانتيّة « الشّيء كماهو والشّيء كما يبدو لنا»، فحاول تطبيقها على الإله، فذكر أنّه يمكن التّفريق بين مفهومين دينيين لمفهوم الإله: مفهوم الإله المطلق أو الحقّ، المختبر بوصفه غير شخصيّ، ومفهوم الإله أو الحقّ المختبر بوصفه شخصيًّا في كلّ دين، وهو المفهوم السّائد من الإله في الأديان، وهو متعدّد بحسب الأديان. فهو الّذي تتحدّث عنه الدّيانة اليهوديّة، موجود في حالة تفاعل مع اليهود، يشكّل جزءًا من تأريخهم، كما أنّهم يشكّلون

جزءًا من تأريخه. وهكذا الله في الإسلام، و«كريشنا» أو «فيشنو» في الهندوسيّة، وأب يسوع المسيح في المسيحيّة... كلّها تجلّيات لتلك الحقيقة المطلقة الّتي تمثّل خليطًا من المباشَرة مع المطلق، والتّجربة الواعية للذّات الإنسانيّة[1]. وبناءً على هذه الثّنائية يرى «هيك» أنّ جميع الأديان تمثّل طريقًا ومسلكًا للنّجاة الأخرويّة. ولكن يمكن طرح جملة من التّساؤلات في المقام على هذا المبنى:

1. إذا كانت مواجهة المتعالي والمطلق، تُوجِب دائمًا تمثّله بصورة الإله أو الحقّ المختبر بوصفه الشّخصي المتعدّد، فمن أين علِمَ» جون هيك» بوجود الإله المتعالي المطلق غير المتعدّد؟!إذ المفروض،إنّ طريقنا للارتباط به هو ظاهرة العلم والإدراك،الّتي لا يمكنها أن تتلقّاه مطلقًا وواحدًا.

2. لو سلّمنا مع «هيك» بوجود ذلك الإله المطلق المتعاليّ الواحد، فكيف يتمّ التّأكّد من كون الإله الّذي يبدو لنا نسخة متجلّية عنه، وليست من وساوس الشّيطان، ودُعابات الخيال والوهم؟!.

3. لو سلّمنا أنّ بعض المواجهات لذلك المتعالي -كما في الأديان السّماويّة- نسخة وتجلّيات حقيقيّة له، فمن أين لنا أن نعرف أنّ جميعها طرق مشروعة لديه في الإتّباع والنّجاة؟! إذ يمكن أن يكون ذلك الإله المطلق، لا يقبل بمواجهته واتّباعه من كلّ تجلٍّ، بل يحصر المشروعيّة في تجلٍّ من تجلّياته دون غيره، أم عليه أن يخضع لإرادتنا وميلنا النّفسيّ، بإلغاء المسافات بين الحقّ والباطل، والهداية والغواية، والنّجاة والهلاك؟!.

4. إنّ وحدة الحقيقة وتنوّع المنظر الّذي ذكره «هيك»، لا يمكنه أن يفسِّر التّناقض والتّضاد الموجود في الحقيقة الدّينيّة، الواصفة للإله من كونه شخصيّ وغير شخصيّ، وكونه واحدًا وكثيراً، وكونه متعاليًا وغير متعالٍ؛ إذ تنوّع المنظر لابدّ أن يستند إلى اشتراك ما، حتى يكون راجعًا إلى حقيقة واحدة.

5. أدلّة الانحصاريّة الدّينيّة في مجال المشروعيّة ورؤيتها للنّجاة يوم القيامة.

1- هيك، ج: فلسفة الدّين: 180.

المقام الأوّل: أدلّة الإنحصاريّة في مجال المشروعيّة.

يُطلَق الإسلام في الرّوايات والآيات على معنيين أساسيّين: الإسلام بمعناه العامّ، والمراد به الطّاعة والتّسليم القلبيّ لأوامر الله تعالى، والإسلام بمعناه الخاصّ وهو ما يشتمل على نظام شرعيٍّ خاصٍّ به. وقد عبّر القرآن عن الإسلام بالمعنى العامّ «بالدّين»، وعبّر عن الإسلام بالمعنى الخاصّ «بالشّريعة». قال تعالك ﴿**شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوحَينَآ إِلَيكَ وَمَا وَصَّينَا بِهِۦٓ إِبرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَن أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلمُشرِكِينَ مَا تَدعُوهُم إِلَيهِ ٱللَّهُ يَجتَبِيٓ إِلَيهِ مَن يَشَآءُ وَيَهدِيٓ إِلَيهِ مَن يُنِيبُ**﴾[1]. ومن هنا، تكون المشروعيّة في كلّ زمان لصاحب ذلك الدّين، ويكون التّسليم بنبوّة جميع الأنبياء داخلاً في جوهر الإسلام؛ لإنّه في حقيقته جوهر واحد مترابط، لابدّ فيه من التّسليم والإيمان بنبوّة كلّ الأنبياء. ومن هنا، تنحصر المشروعيّة بالدّين الخاتَم، ويمكن الاستدلال على ذلك بعدّة أدلّة، من أهمّها الآيات القرآنيّة[2]. وهي على أقسام:

القسم الأوّل: الآيات الدّالّة على كون نبوّة النّبيّ وكتابه دعوة لعامّة البشر،

كقوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَرسَلنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعلَمُونَ**﴾[3]، حيث دلّت على عموميّة بعثة النّبيّ الأكرم ﷺ لجميع النّاس، ممّا يعني أنّ الشّريعة الّتي جاء بها لا تختصّ بملّة دون أخرى. وكقوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبلِ أَن نَّطمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدبَارِهَآ أَو نَلعَنَهُم كَمَا لَعَنَّآ أَصحَٰبَ ٱلسَّبتِ وَكَانَ أَمرُ ٱللَّهِ مَفعُولًا**﴾[4]، إذ إنّ الآية صريحة في دعوة أهل الكتاب إلى الإيمان بالشّريعة الإسلاميّة، وبكتابها المنزل (القرآن الكريم)؛ ويُعتبرَ هذا الإيمان شرطًا في نجاتهم يوم القيامة، وهذا إنّما يصحّ مع انحصار الشّرعية في الإسلام دون غيره من الأديان.

القسم الثّاني: الآيات الدّالّة على هيمنة الإسلام على من سبقه.

كقوله تعالى: ﴿ **وَأَنزَلنَآ إِلَيكَ ٱلكِتَٰبَ بِٱلحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَينَ يَدَيهِ مِنَ ٱلكِتَٰبِ وَمُهَيمِنًا عَلَيهِ فَٱحكُم**

1- الشورى:13.
2- أُنظر: مدخل في نظرية المعرفة وأسس المعرفة الدّينيّة: 175 ومابعدها.
3- سبأ: 28.
4- النساء: 47.

بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[1]. والهيمنة كون الشيّء ذي سلطنة على الشيّء في حفظه، ومراقبته، وأنواع التّصرّف فيه؛ فالقرآن مهيمن على الكتب السّماويّة الّتي تقدّمته، بمعنى أنّه يحفظ الأصول الاعتقاديّة فيها من التّحريف، وينسخ بعض الفروع الشّرعيّة، الّتي يمكن أن يتطرّق إليها التّغيير والتّبدل بما يناسب حال الإنسان، وسلوكه الصّراط المستقيم، ولهذا وُصف القرآن بأنّه ﴿يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾[2]. وهذه الهيمنة لا تتناسب مع جواز التّعبّد بجميع الأديان؛ إذ بعد التّغيير الّذي أحدثه القرآن والنّبيّ الأكرم ﷺ في الشّرائع السّابقة، لا معنى لجواز متابعتها مع نسخها وتغييرها، كما أنّ مقتضى الهيمنة، دعوة الجميع للإيمان بهذا الصّراط القويم الموجب للنّجاة.

القسم الثّالث: الآيات الدّالّة على أخذ الميثاق من الأنبياء وأممهم أن يصدّقوا بالرّسول اللّاحق.

يدلّ القرآن دلالة واضحة، على أنّ كلّ نبيّ أُخذ منه العهد بتصديق النّبيّ اللّاحق، الّذي يأتي بعده ويؤمن به. قال تعالى ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[3]. وهذا الخطاب كناية عن لزوم اتّباع أممهم للنّبيّ الّذي يأتي بعد نبيّهم، والشّاهد على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾، إذ ظاهر الشّهادة كونها شهادة الأنبياء على أممهم[4]. ولا معنى لأخذ العهد بالاتّباع والتّصديق للنّبي الخاتَم ﷺ، مع استمرار مشروعيّة الأديان الأخرى حتّى لِزماننا.

القسم الرّابع: الآيات الدّالّة على لزوم الإيمان المجموعيّ بالشرّائع والأنبياء.

تدلّ الآيات على أن العقيدة المشروعة المأمور بها النّاس، هي الاعتقاد بجميع الأنبياء والرّسل، كما في قوله تعالى:﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾[5]، فالّذين يفرّقون بين أنبيائه ولا يؤمنون بجميعهم، ينعتُهم الله تعالى

1- المائدة:48.
2- الإسراء:9.
3- آل عمران:81.
4- انظر: الميزان:3: 334.
5- البقرة:136.

بالكفر ويتوعّدهم بالنّار، والّذين آمنوا برسله جميعا، يصفُهم بالإيمان والنّجاة يوم القيامة.قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِه وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَينَ ٱللَّهِ وَرُسُلِه وَيَقُولُونَ نُؤمِنُ بِبَعضٍ وَنَكفُرُ بِبَعضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَينَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلكَٰفِرُونَ حَقًّا وَأَعتَدنَا لِلكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَم يُفَرِّقُواْ بَينَ أَحَدٍ مِّنهُم أُوْلَٰٓئِكَ سَوفَ يُؤتِيهِم أُجُورَهُم وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[1].

القسم الخامس: الآيات الدّالّة على تحريف الأديان الأخرى.

ذكر القرآن أنّ الأديان والكتب السّماوية السابقة على الإسلام، قد مُنيت بالتّحريف في أصولها الاعتقاديّة، قال تعالى:﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾[2]، وقد أثبتت الشّواهد العلميّة والتأريخيّة أنّ التّوراة والإنجيل الموجودين في زماننا، ليسا هما التّوراة والإنجيل النّازلين على موسى وعيسى عليهما السلام، كما أنّ المطالع فيهما يرى التّوصيفات الشّنيعة للأنبياء، ونسبة الجهل، والتّسرع، وغيرها من الأوصاف الشّنيعة لله تعالى، وكل هذا يشهد على التّحريف الواقع فيهما، ومع هذا التّحريف الواقع فيهما، كيف يدّعى شرعيّة الاعتقادات والاحكام الواردة فيهما، والحقّ تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَمَن لَّم يَحكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلكَٰفِرُونَ ﴾ ؟!.

القسم السّادس: الآيات الدّالّة على وصْف أهل الكتاب بالضّلال والمغضوب عليهم.

قسّم القرآن الكريم الطّريق إلى ثلاثة أقسام: طريق الّذين أنعم عليهم، وطريق المغضوب عليهم، وطريق الضّالّين. قال تعالى: ﴿ ٱهدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلمُستَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[3]. وقد دلّت الآيات على أنّ الغضب الإلهي على فرقة،

1- النّساء:150-153.
2- النساء:171.
3- الفاتحة: 6-7.

يّوجب الهوي والسّقوط حيث قال تعالى: ﴿**وَمَن يَحلِل عَلَيهِ غَضَبِي فَقَد هَوَىٰ**﴾[1]. كما أنّ من يتبدّل الكفر بالإيمان، فقد ضلّ سواء السّبيل. قال تعالى: ﴿**وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلكُفرَ بِٱلإِيمَٰنِ فَقَد ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ**﴾[2]. ولا معنى أن يكون الطّريق الموجب للّعن والطّرد من رحمة الله تعالى، والهوى والسّقوط بعيدًا عن جنابه تعالى، طريقًا مشروعًا لدى الحقّ تبارك وتعالى، كما لا يمكن اتّصاف الطّريق بالمشروعيّة والضّلال في آنٍ واحدٍ.

المقام الثّاني: رؤية الإسلام في مسألة الخلاص والنّجاة على أساس انحصار المشروعيّة.

تقتصر الرّؤية الإسلاميّة المشروعيّة على الإسلام، لكنّها في الوقت عينه ترى أنّ الخلاص يشمل طيفًا متعدّدًا من أتباع الدّيانات الأخرى، فهي تقسّم أتباع تلك الدّيانات إلى طوائف متعدّدة:

الطّائفة الأولى: أتباع الأنبياء في زمانهم والمكلّفون بنبوّاتهم والعمل على طبق شريعتهم.

وهذه الطّائفة، من الواضح أنّها لم تكن مكلّفة أصلاً باتّباع الإسلام والشّريعة الإسلاميّة، إلّا على نحو الإيمان الإجماليّ، بأنّ كلّ نبيّ يأتي من بعد نبيّهم من قِبَل الله تعالى يؤمنون به، ومن العجيب ما جاء عن بعض الانحصاريّين المسيحيّين من دعوى، أنّ الأنبياء السّابقين- فضلاً عن أممهم- لن يحظوا بالنّجاة إلّا عبر المسيح، مستشهدين بماورد في إنجيل يوحنّا من قول المسيح: «أنا الطّريق والحقّ والحياة. ليس أحدٌ يأتي إلى الأب إلا بي»[3]!!.

الطّائفة الثانية: القاصرون والمستضعفون فكريًّا من أصحاب الدّيانات الأخرى.

فصّل القرآن بين طوائف من المستضعفين من جهة الحكم، فقال تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِم قَالُواْ فِيمَ كُنتُم قَالُواْ كُنَّا مُستَضعَفِينَ فِي ٱلأَرضِ قَالُوٓاْ أَلَم تَكُن أَرضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأوَىٰهُم جَهَنَّمُ وَسَآءَت مَصِيرًا* إِلَّا ٱلمُستَضعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلوِلدَٰنِ لَا يَستَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهتَدُونَ سَبِيلًا* فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعفُوَ عَنهُم وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا**﴾[4]. فقد فصّلت الآية في الحكم على من يموت كافرًا ظالمًا لنفسه إلى قسمين: القسم

1- ط:81.
2- البقرة:108.
3- انجيل يوحنا: 14:6.
4- النساء: 97-99.

الأوّل هم الّذين كانت لهم القدرة البدنيّة والماليّة على الهجرة والمعرفة ولم يهاجروا، فمأواهم النّار وساءت مصيراً. والقسم الثّاني هم الّذين لا قدرة لهم ماليّة وبدنيّة على الهجرة والمعرفة، فعبرّت الآية عنهم بالمرجين لأمر الله تعالى، وأنّ الله تعالى يعفو عنهم، لأنّ «عسى» من الحقّ تعالى تُفيد الوقوع. كما أنّ الرّوايات الواردة في تفسير الآية تدلّ على ذلك أيضًا[1].

الطّائفة الثّالثة: الفاقدون لشرائط التّكليف.

اختلف العلماء في أطفال الكفّار ومجانينهم -وكذا أُلحق بهم النّساء اللاّتي لا يقْدرْنَ على الاستقلال في حياتها- في إلحاقهم بالكفّار حكمًا وموضوعًا، أم عدم الإلحاق على أقوال ثلاثة[2]. الصّحيح منها عدم إلحاقهم بالكفّار لا حكمًا ولاموضوعًا، وهو قول المعتزلة ومتكلميّ الإمامية؛ لأنّ التّكليف والتّعذيب إنّما يدور مدار العقل والتّمييز بين الحُسْن والقُبْح، ووصول التّكليف إلى المكلّف. وقد دلّت الرّوايات المتقدّمة عن أئمة الهدى والطّهارة «سلام الله عليهم»، على أنّهم ليسوا من الكفّار ولا من المؤمنين، بل ممن يرجون رحمة الله. كما أنّ المحقّقين من العامّة ذهبوا لهذا القول، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا**﴾[3]، ولما ورد عندهم في حديث إبراهيم الخليل عليه السلام، حين رآه النّبيّ صلى الله عليه وآله وحوله أولاد النّاس، قالوا: يا رسول الله وأولاد المشركين؟ قال: وأولاد المشركين». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ[4].

الطّائفة الرّابعة: الجاحدون من أتباع الدّيانات الأخرى الّتي تمّت الحُجّة عندهم.

وهم القَدْر المتيقّن ممّن يشمله العذاب عقلاً ونقلاً. أمّا عقلاً فلتماميّة الحُجّة عليهم وجحودهم بها، وأما نقلا فلقوله تعالى:﴿**وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ**﴾[5]. كما أنّ الرّوايات السّابقة دلّت على دخولهم النّار.

1- انظر: الكُلينيّ، م: الكافي، 2:386، باب الكفر، ح11وح19.المجلسيّ،م: 69: 162-171، باب المستضعفين والمرجون لإمر الله، ح:16و21و24و26و30و34و36.

2- انظر: الحلي،ي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: 318، المجلسيّ: البحار: 5: 295ومابعدها.

3- الإسراء:15.

4- النّووي، شرح صحيح مسلم: 16:208.

5- النمل:14.

الطّائفة الخامسة: المقصّرون من اتّباع تلك الدّيانات في الفحص والبحث.

وهم كالطّائفة الرّابعة من حيث المؤاخذة، إذ هم، وإن لم تحصل لديهم الحُجّة بالفعل، ولكنّهم لتكليفهم عقلاًبالمعرفة وجب الفحص عليهم، والمفروض أنّهم تركوا الفحص ولم يعرفوا الدّين الحقّ، لا عن قصور استضعاف فكريّ، بل لتقصير في الفحص تلهيًّا بالدّنيا الفانيّة وتشاغلاً بملذّاتها.

5. أدلّة التّعدّديّة في مجال المشروعيّة والنّجاة وردّها.

يمكن ذكر عدّة أدلّة في مقام الاستدلال على مشروعيّة جميع الأديان بعضها نقليّة وبعضها عقليّة.

الدّليل الأوّل: الآيات القرآنيّة.

وهو العمدة في أدلتهم، فقد استدلّوا بقوله تعالى ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَن ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ**﴾[1].

وبيان الاستدلال: أنّ الآية تقرّر أنّ معيار المشروعيّة والنّجاة يوم القيامة،هو الإيمان بالله واليوم الآخر، والإتيان بالعمل الصّالح. ولامدخليّة للإيمان بشريعة خاصّة في ذلك، فتكون الأديان الخاصّة كالإسلام، واليهوديّة، والمسيحيّة، والصّابئة مجرد طُرق في عرض واحد يمكن الوصول إلى النّجاة بأيّ واحد منها.

ولكنْ إنّ الآية نزلت في سلمان الفارسيّ، وأصحابه النّصارى الّذين كان قد تنصّر على أيديهم، قبل مبعث رسول الله ﷺ. وكانوا قد أخبروه بأنّه سيُبعَث، وأنّهم يؤمنون به إنْ أدركوه[2]. وهذا يعني أنّ الآية لا ربط لها أصلا، باتّباع الدّيانات الأخرى بعد نبوّة النّبيّ الخاتَم ﷺ، الذين لم يؤمنوا به وبقوا معاندين يتبعون ديانتهم، بل إنّها خاصّة بمَن كان بانيًا على الإيمان بالنّبيّ لو أدركه دون من

1- البقرة:62.
2- انظر: الطّبريّ، م: جامع البيان في تفسير القرآن:1:254. الطّوسي،م: التّبيان في تفسير القرآن:1:284.

كان ممتنعًا عن ذلك. ولكن لو تنزّلنا عن سبب نزول الآية، مع ذلك يمكن الجواب عنها بعدّة أجوبة:

1. إنّ سياق الآية يدلّ على أن المراد منها بيان قاعدة كليّة، وهي أنّ النّجاة إنّما هي رهينة الإيمان الصّادق، لا مجرّد الإيمان الشكلي والانتساب إلى ديانة معينة؛ ذلك أنّ سياق الآيات، الّتي وقعت في ضمنها الآية، يتحدّث عن بني إسرائيل، وكيف أنّ الله تعالى أخذ منهم العهد، وأنّ النّاجي منهم إنّما نجا بسبب إيمانه الصّادق وتسليمه لله تعالى، ولنبيّه في كلّ ما جاء به،حتّى ما بُشِّر به من النّبيّ اللاّحق، لا بمجرد الانتساب إلى اليهوديّة أوِ النّصرانيّة وغيرهما.

2. إنّ الآية المذكورة بصدد تفنيد مزاعم اليهود والنّصارى، الّذين ادّعو أنهم شعب الله المختار، وأنّ من صار يهوديًّا أو نصرانيًّا اهتدى وأنّ الجنّة حِكْرًا عليهم، فبيّن القرآن بُطلان هذه المزاعم من جهة بيان الضّابطة في النّجاة، وهي الإيمان الصّادق والعمل الصّالح، ولا ربط لها ببيان أنّ الدّيانات المذكورة مشروعة حتّى بعد زمان النّبيّ الأكرم ﷺ.

3. إنّ الاستدلال بالآية يستلزم بطلان دعوة النّبيّ ﷺ لأهل الكتاب إلى لزوم الإيمان به؛ إذ لو كانت الدّيانة اليهوديّة أو النّصرانيّة وغيرها مشروعة ومُنجية حتّى بعد بعثته المباركة، فماهو الوجه في دعوتهم للدّخول في الإسلام؟!.

4. إنّ الآية لو تمت فهي دالة على صحة ومشروعية إتباع الأديان الأصيلة غير المحرفة ولا ربط لها بالأديان المحرفة التي تعيش في زماننا.

5. إنّ الآية حتّى لو سلمت دلالتها على ما ذكر، فهي مختصّة بمن آمن بالله واليوم والآخر، دون أتباع الدّيانات الأرضيّة الّذين يُنكِرون الإله الواحد، ولا يؤمنون به ولا يعبدونه بل، يعتقدون بالوثنيّة الّتي تجتمع على بطلانها الأديان. ودعوى أنّ الصّابئة ممّن يعبد تماثيل الكواكب والنّجوم، وقد شملتهم الآية مدفوعة بأنّ الشّمول المذكور مشروط بذلك الإيمان والعمل الصّالح لا غير.

الدّليل الثّاني: الاستدلال بالسُّنّة الشّريفة.

فقد يستدلّ بالحديث المنسوب إلى النّبيّ الخاتَم ﷺ: «الطُّرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق»[1].

1- أُنظر في نسبة الحديث للنّبيّ الأكرم: الآمّلي، السّيد حيدر، جامع الأسرار ومنبع الأنوار:95.

بدعوى أنّ كون الطّرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق، يشير إلى شرعية الجميع، وإلّا كيف تكون طرقاً موصلة إلى الله تعالى مع عدم مشروعيتها؟!.

ومع غضّ النّظر عن وجود الحديث في الكتب الحديثيّة أصلاً [1]، فإنّه لا ربط له بمبنى التّعدّديّة، فإنّ الحديث ناظر إلى بيان طرق معرفة الله تعالى، وأنّ هناك مالا يتناهى من الطّرق الشّهوديّة والاستدلاليّة لمعرفته تعالى، وأنّها بعدد المخلوقات والموجودات، أو «إنّ أفهام النّاس و عقولهم متفاوتة في قبول مراتب العرفان و تحصيل الاطمئنان كمًّا و كيفا، شدّة و ضعفا، سرعة و بطءا، حالا و علما، و كشفا و عيانا، و إن كان أصل المعرفة فطريّا إما ضروريا، أو يهتدي إليه بأدنى تنبيه، فلكلّ طريقة هداه اللّه عزّ و جلّ إليها»[2]. ولاربط لها بالأديان المتعدّدة أصلا.

الدّليل الثّالث: الدّليل العقليّ.

قد يستدلّ البعض بأنّ الحقائق ليست حِكْرًا على جمعٍ خاصّ، بل في كلّ دين يوجد الحقّ والباطل والصّحيح والخطأ، ولو حُكِرَت الحقائق بدين أو مذهب خاصّ، لزم من ذلك القول بعبثيّة الخلقة للجميع، مع أنّ الغاية من الخلق هي الهداية لهم. ولكنّ هذا الدّليل لا مُحصّل له، فإنّنا لا نسلّم أنّ خلق النّاس في الدّين جميعًا لأجل هدايتهم، بل لإيصال كلّ من يستحقّ إلى ما يستحقّه من الجنّة والنّار، وتأكيد الحُجّة المقامة عليهم. كما أنّنا لو سلّمنا أنّ الهداية هي الغاية، فهي غاية تشريعيّة وليست تكوينية للخلق، بمعنى أنّها تابعة للمعرفة واختيار الطّريق الصّحيح الموصل، وليس أمرًا عامًّا شاملا للجميع، وإلّا فماهي الفائدة من التّفريق الّذي أكّد عليه القرآن بين الحقّ والباطل، والهداية والغواية، ولزوم اتّباع الطّريق المستقيم دون الطّرق المتعدّدة المتفرّقة.

د.الشُّبهات المُورَدة على الانحصاريّة في النّجاة وجوابها.

توجد مجموعة من الشّبهات المُثارة بوجه القول بانحصاريّة المشروعيّة في الدّين الإسلاميّ، وربط النّجاة بالتّعبّد به، نذكر أهمّها:

1- لم يرد الحديث في أيّ مصدر حديثيّ، بل في كتب الصّوفيّة وأقدم من ذكره من الصّوفيّة ابو الحسن علي بن محمّد المزين البغدادي (ت328هـ). حيث قال « الطّرق إلى الله بعدد النّجوم وأنا مفتقر الى طريق إليه فلا أجده»(أُنظر: المزيدي، احمد فريد، الامام الجنيد سيد الطائفتين، 103).

2- الكاشاني، م: الوافي: 4:59.

1. شُبهة القراءة التّراثية للدّين.

البعض يقول إنّ الدّين بمثابة النّصّ الصّامت، يحتاج إلى إعادة قراءة بإدوات جديدة متناسبة مع العصر،.ولو في داخل المنظومة الواحدة والمفروض أنّ الحصريّين يستعملون في قراءتهم للنّصّ نفس الآليات القديمة، الّتي لم تعد تصلح لمواكبة العصر والمعرفة الجديدة، والمباني الحديثة لفهم الدّين.

وهذه الشُّبهة كما هو واضح، ترتبط بالأدوات المرتبطة بفهم النّصوص الدّينية، ولاترتبط بالأدّلّة العقليّة الّتي يستعملها المستدلّ لدفع التّعدّديّة. كما أنّنا لو سلّمنا عمومها حتّى للأدّلّة العقليّة، فيمكننا أن نتساءل في المقام عن المدرك الّذي يجعل الحجّيّة للقراءة المعاصرة، والمباني المستحدثة دون تلك المباني، الّتي نزل في ضمنها النّصّ وقصد الإفهام على أساسها لإصحابها. ولو سلّمنا تغيير الضّوابط لفهم النّصّ، فلايمكن رفع اليد عن حقيقة واضحة وهي التّصادم المشهود بين الاعتقادات الدّينيّة التّوحيديّة والوثنيّة، بل حتّى في قوانينها الشّرعية، فكيف يمكن الجمع بين تحريم الأمّهات وتحليلها في شريعة واحدة، ونظرة شاملة بحسب الآليات الحديثة؟!.

2. شّبهة إقصاء الآخر من عالم الحقيقة والهداية والحقوق.

يدّعي التّعدّديّون أنّ القراءة الحصريّة للدّين، توجب إقصاء الآخر من معادلة السّعي للبحث عن الحقيقة والهداية. وهذا المعنى لا يمكن القبول به عقلاً لعموم الرّحمة والهداية، كما لا يمكن القَبول به نقلاً لوضوح دلالة الخطابات على عدم الإكراه في الدّين والمتابعة.

أقول: إنّ حصر الهداية والحقيقة في دين معين وطائفة معينة، من أهمّ البواعث للبحث عن ذلك الحقّ والفحص عنه. ولنا في قصّة سلمان المُحمّديّ رضوان الله تعالى عليه مثالاً جيدا في المقام، فقد ترك حياة الثّراء والدّعة والرّاحة مُؤْثِرًا التّرحال للبحث والفحص عن الحقيقة، حتّى هداه الله تعالى لها، وجعله يصل إلى مقامٍ يغبطه عليه جميع من كان قريبًا من النّبيّ الأكرمﷺ وأهل البيتعليهم السلام، وما ذلك إلّا ثمرة من ثمرات الانحصاريّة، على أنّ وحدة الحقيقة وطريق الهداية إليها _إذا كان أمرًا واقعيًّا_ فماعسانا أن نفعل، إلّا أنّ نسعى للوصول إليهما؟!.

■ **ثالثًا: آثار الانحصاريّة الدّينيّة في النّجاة، وفيه مطالب:**

1. الانحصارية الدينية والتعدد المعرفي والقيمي

التّعدّديّة لها فضاءات مختلفة كالتّعدّديّة القيميّة والمعرفيّة والدّينيّة، فالتّعدّديّة المعرفيّة تنظر إلى التّعدد في مجال ملاك التّسويغ واليقين والصّدق، بينما تنظر التّعدّديّة القيميّة الى القيم والأهداف الّتي تسعى الإنسانيّة لتحقيقها فتراها متنوّعة ومتعدّدة (الحرية المساواة، العدالة، الكفاءة، المنفعة وغيرها) وترى التّنوّع القائم في المجتمعات يوجب التّنوّع في المنظومات القيميّة الحاكمة لها من حيث القيم والغايات بما يتناسب مع ثقافاتها، وقد يطرح التّعدّديّون هذا الأمر كمانعٍ من أمكانية بناء المجتمعات على أساس النّظرة الانحصاريّة، ومن الواضح أنّ النّظرة الإسلاميّة، حاولت أن تبنيَ طُرقًا لمعالجة التّنوّع المذكور، من خلال الحوار الهادف مع المحافظة على حصر الحقّانيّة والهداية في الواقع بالطّريق الصّائب.

2. الانحصاريّة الدّينيّة والتّعايش السّلميّ وحماية حقوق الأديان الأخرى.

إنّ المُراجِع للتّأريخ الإسلاميّ، منذ تأسيس المدينة كنظام مدنيّ إسلاميّ أوّلٍ على يد النّبيّ الأكرمﷺ، يرى دلالة واضحة على المحافظة على حقوق الأديان وبالخصوص أهل الكتاب مادامت لا تهدد الدين الإسلامي بالضعف أو الزوال، كما أنّ القرآن بنصوصه شاهدٌ على بناء العلاقة مع بقيّة الأديان على أساس حريّة التّعامل، والبِرّ، والقِسْط، والعدل، والتّسامح، والاحترام لمعتقداتهم ومقدّساتهم، وحريّة التّديّن، وعدم الإكراه فيه، وعدم المجادلة معهم إلا بالتي هي أحسن، مالم يقفوا في وجه الإسلام ويحاربوه ويضطهدوا أهله. ففي الحرية والقِسْط،يقول تعالى: ﴿**لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ**﴾[1]، كما أنّه بالنّسبة إلى أهل الكتاب زاد على ذلك بجواز مصاهرتهم، والتّزويج من نسائهم المحصّنات العفيفات، يقول تعالى﴿ **ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخۡدَانٖ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ**﴾[2]. وهذا في الحقيقة

1- الممتحنة:8.
2- المائدة:5.

أعلى درجات الألفة والتّسامح والتّعايش المجتمعيّ، أن يبني الإسلام الأسرة الّتي هي اللّبنة الأساسيّة لبناء المجتمع، على أساس التّشارك بين الأديان السّماويّة، ولا أظنّ التّعدّديّون سيجدون أجلَى من هذه الظّاهرة لتحقيق التّعايش السّلميّ.

5. الانحصاريّة الدّينيّة والسّلم الدّوليّ.

إنّ الواقع التّاريخيّ منذ تأسيس الدّولة الأولى للإسلام في المدينة، يدلّ بوضوح على وجود مواثيق ومعاهدات بين المسلمين وأهل الكتاب وغيرهم بل حتّى مع المشركين. فقد عقد النّبيّ صُلحاً مع المشركين في الحُدَيْبيّة يقول فيه: «من أحبّ أن يدخل في عهد محمّد وعقده فَعل، وأنّ من أحبّ أن يدخل في عهد قريش وعقدها فَعل»[1]. كما عاهد النّبيّ الأكرمﷺ يهود المدينة على أنّهم «أمّة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم»[2]. كما أقرّ الإسلام لإهل الكتاب حريّة التّديّن والاعتقاد، وحريّة الاحتفال بأعيادهم، وحقّ بناء وإنشاء معابدهم، وتجديد القديمة منها[3]. وقد أمرّ الله تعالى في كتابه بالبرّ والعدل لهم بقوله: ﴿**لاَّ يَنهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ**﴾[4].

4 -الانحصاريّة الدّينيّة والقراءات التّكفيريّة.

من الأمور الّتي ابتُلِيَ بها الإسلام وحُسِبَت على نظرته الانحصاريّة في مجال المشروعيّة، القراءات العوراء للمجاميع التّكفيريّة القديمة والمعاصرة، فمن الخوارج إلى الدّواعش نجد ظاهرة الإرهاب الدّينيّ والوحشية المنظّمة باسم الدّين، وهذه الحركات في الحقيقة لا مساس لها ولاربط لها بالقراءة الرّسميّة للدّين، بل الحركات التّكفيريّة المعاصرة إنّما هي أدوات بيد الآخر، الّذي يحاول بشتّى الطّرق، للتّصعيد في جعل الإسلام «فوبيا» في مجتمعاته، وإيهام المسلمين أنّ السّبب الأصليّ من وراء الحروب، والتّقاتل، والتّناحر، والجهل، والتّخلف في البلاد الإسلامية، إنمّا هو الإسلام بقراءته الرسميّة الحقّة.

1- ابن هشام، السّيرة النّبويّة،2:390.
2- المباركفوري، صفي الرحمان، الرّحيق المختوم،137.
3- انظر: طه، أنيس مالك،اتّجاهات التّعدّديّة الدّينيّة والموقف الإسلاميّ منها،ص275.
4- الممتحنة:8.

الخاتمة: النّتائج والتّوصيات.

النّتائج: توجد عدّة نتائج خرج بها البحث.

1. تعني الانحصاريّة في مجال المشروعيّة انحصاريّة الحجّيّة المطلقة، بمعنى عدم جواز التّعبّد بأيّ دين سوى الإسلام في زمانه، وقد تفسّر بتفسير خاصّ وهو» زمان الصّلاحيّة وعدم الكفاية، بمعنى أنّ الأديان الإلهيّة الأخرى حتّى غير المحرّفة منها، مشروعيتها مختصّة بزمانها وعصرها ولايجوز التّعبّد بها في زماننا.

2. الانحصاريّة في مجال المشروعيّة، وإن اتّفقت مع التّعدّديّة والشّمولية في شمول النّجاة لطَيْفٍ واسعٍ من غير المسلمين، لكنّها ترى تحقّق النّجاة الأخرويّة لهم، على أساس الاستضعاف الفكريّ، والرّحمة الإلهيّة الشّاملة للقاصرين، وغير القادرين على الوصول إلى الحقّ والحقيقة الدّينيّة المتمثّلة بالدّين الإسلاميّ، وليس على أساس مشروعيّة السّبل التي يسلكونها للوصول، ولا على أساس وجود ما يسميه الشّموليّ المسيحيّ المغمور في تلك الأديان.

3. إنّ الانحصاريّة الدّينيّة في مجال المشروعيّة، لا تعني بأيّ شكل من الأشكال إلغاء الحوار الهادئ مع الفضاءات المعرفيّة المتعدّدة، بل تدعو إلى بناء المنظومة الأخلاقيّة والقانونيّة، على أساس الكمالات الواقعيّة المشتركة بين الجميع، والّتي بُنِيَت على أساسها الشّريعة والفطرة، كما أنّها توفّر بحسب تأريخها وطروحاتها أُنموذجًا للتّعايش السّلمي، والسّلم الدّوليّ، وقيام العلاقات مع الدّول المجاورة على أساس الاحترام المتبادَل وحفظ الحقوق بينهمز كما أنّها ترفض رفضًا قاطعًا القراءات والنّماذج التّكفيريّة المُوجِبة لإيجاد الرّهاب الفكريّ، والاجتماعيّ، والدّينيّ، لأتباع الدّيانات الأخرى، وتجد نفسها مسؤولة عن حفظ تراثها، ودُور عبادتها، وحريّاتها في ممارسة الطّقوس والأفكار الخاصّة، مادامت لم تصل إلى مرحلة تهديد المجتمع الإسلاميّ بالزّوال أو بالضّعف.

التّوصيات: توجد عدّة توصيات لابدّ من الاهتمام بها:

1. لابدّ من البحث في الانحصاريّة في مجال المشروعيّة بصورة مفصّلة، من حيث المباني، والتّنظيرات، والنّتائج، والآليات، حتّى تقدَّم كقراءة صحيحة للإسلام أمام المشروع الغربيّ.

2. لابدّ من الاهتمام بالطّروحات الفكريّة، والتّنظيرات الدّينيّة الآتية من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، من حيث التّحليل والنّقد وبيان الضّعف، وعدم القدرة على التّطبيق في المجتمعات الإسلاميّة، حتى لا ينساق معها دُعاة الحداثة، والعلمانيّة، والشّباب السّاخط على الظّاهرة الدّينيّة، بسبب الفشل السّياسيّ والحكوميّ في جملة من البلدان الإسلاميّة.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم.

1. ابن هشام، عبد الملك، السّيرة النّبويّة، تحقيق: مصطفى السّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشّلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1955م، ط2.

2. أبو زيد، سمير، العلم والنّظرة العربيّة إلى العالم، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2009م، ط1.

3. الآمُلي، حيدر، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، مرز انتشارات علمي وفرهنكي وابستة به وزارت فرهنك وآموزش عالي، طهران، 1368هـ.ش، ط1.

4. حبّ الله، حيدر، التّعدّدية (نظرة في المذهب البلورالي)، الغدير، بيروت، 2001م، ط1.

5. حسين زادة، محمّد، مدخل في نظرية المعرفة وأسس المعرفة الدّينيّة، ترجمة: سيد حيدر الحُسينيّ،مراجعة التّرجمة: الشّيخ عدنان السّاعديّ، دار الهدى للدراسات الحوزوية- القطيف، 2013م، ط1.

6. الحلّيّ، ابن المطهر، الحسن بن يوسف، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تحقيق وتعلقي: العلامة حسن زادة الآملي، مؤسّسة النّشر الإسلاميّ، قُم، 1413هـ.ق، ط4.

7. الدّمشقي، يوحنّا، الهرطقة المئة، منشورات النّور، بيروت، 1999م، ط1.

8. سروش، عبد الكريم، الصّراطات المستقيمة(قراءة جديدة لنظرية التعددية الدينية)،ترجمة أحمد القبانجي، مؤسّسة الانتشار العربي، بيروت، 2009م،ط1.

9. الطّباطبائيّ، محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، دفتر انتشارات إسلامي جامعه ى مدرسين حوزة علمية قم، قم، 1417هـ.ق، ط5.

10. الطّبري، أبو جعفر، محمّد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1412هـ.ق، ط1.

11. طَهَ، أنيس مالك، اتّجاهات التّعدّديّة الدّينيّة والموقف الإسلاميّ منها، رسالة مكمّلة لدرجة الدكتوراه في مقارنة الأديان، تحت أشراف: الأستاذ الدّكتور محمود سلامة(رئيس قسم مقارنة الأديان)،العام الجامعي 2000م، الجامعة الإسلاميّة العالميّة بإسلام آباد.

12. الطّوسي، ابو جعفر، محمّد بن الحسن، التّبيان في تفسير القرآن،، تحقيق: أحمد قصير العامليّ، دار إحياء التّراث العربي، بيروت،1957م، ط1.

13. الفيض الكاشاني، محمّد محسن، الوافي، كتابخانه أمير المؤمنين علي عليه السلام، اصفهان 1406ه.ق، ط1.

14. المباركفوري، صفيّ الرحمان، الرّحيق المختوم(بحثٌ في السّيرة النّبويّة على صاحبها أفضل الصّلاة والسّلام)، دار الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة(إدارة الشؤون الإسلامية- دولة قطر)،قطر، 2007م، ط1.

15. المجلسيّ، محمّد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الائمة الأطهار، مؤسّسة الوفاء، بيروت، 1404هـ.ق، ط1.

16. المحجّة، مجلّة فصليّة متخصّصة تُعنى بشؤون الفكر الدّيني والفلسفة الإسلامية المعاصرة، معهد الدّراسات الإسلاميّة للمعارف الحكميّة بالتّعاون مع دار الهادي، بيروت- لبنان، نيسان -2002محرم 1423، العدد 3.

17. المزيدي، أحمد فريد، الإمام الجُنيد سيّد الطّائفتين،دار الكتب العلمية، بيروت، 1427هـ.ق، ط1.

18. مطهريّ، مرتضى، الرّؤية الكونية التّوحيدية، ترجمة: عبد المنعم الخاقاني، منظّمة الإعلام الاسلامي، قسم العلاقات الدّوليّة، مطبعة فجر الإسلام، طهران، 1403ه، ط1.

19. النّوويّ، أبو زكريا مُحيي الدّين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، 1392هـ.ق، ط2.

20. هيك، جون، فلسفة الدّين،ترجمة: طارق العسيلي، دار المعارف الحكميّة، بيروت، 2010م، ط1.

21. الكتاب المقدّس، دار الكتاب المقدّس في الشّرق الاوسط،، بيروت، 1995م، ط4.